

يشيع في عرف النحويين أن الموصول الاسمي من جملة المعارف. وذلك لأنه موضوع على أن يستعمله المتكلم به في معلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة، ومن أجل هذا تجدهم يشترطون في جملة الصلة أن تكون معهودة للمخاطب⁴. ويرى جمهور النحويين أن الاسم الموصول اكتسب تعريفه من صلته التي يجب أن تكون جملة، لكن هذا القول يدفعنا إلى طرح إشكال مفاده:

كيف يكتسب الاسم الموصول التعريف من صلته التي هي جملة مع أن الجملة في عرف النحويين نكرات؟

ولم يغفل النحويون عن هذا أما عن كون الجملة نكرات فهذا أمر مسلم به أما عن تعريفها إياه فكان عن طريق التقييد -تقييد الصلة بالموصول- وهذا التقييد تخصيص. يقول ابن الحاجب: «ولو سلمنا أيضا فالمخصص في الحقيقة تقييد الموصول بالصلة كما أن (رجل) و(طويل) لا تخصيص في كل واحد منهما على الانفراد، وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف، فالمقصود: أن تقييد الشيء بالشيء تخصيص وإن كان المقيد به غير خاص وحده»⁵

والموصول في عرف النحويين هو: «هو من الأسماء ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية»⁶ وحده ابن الحاجب بـ «مالا يتم جزاء إلا بصلة وعائد»⁷ وهو عند ابن يعيش: «ما لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة فيجوز أن يقع فاعلاً وأن يقع مفعولاً..»⁸ وفي اللغة العربية هناك أسماء تفتقر إلى جملة من بينها (حيث، إذ، إذا) والفارق بينها وبين الموصول أن هذه الأسماء مستغنية عن عائد، بخلاف الموصول⁹ والموصول وصلته والعائد هو بمثابة الكلمة الواحدة فقولك: (الذي ضربته) هو بمنزلة قولك

فلسفة الموصول الاسمي في اللغة العربية

أ. باهيا عمر
د. قويدر شنان
البريد الإلكتروني:
bahiomar91@gmail.com

الملخص:

تسعى هذه الورقة للوقوف على خصائص استعمال الموصول الاسمي في اللغة العربية، وذلك بتحديد طبيعته من الجهة النحوية، ودوره الذي يشغله في السياقات التي يرد فيها، إضافة إلى الشيات البلاغية التي يحملها والمعاني المخبوءة تحته، وقد وضع النحويون الموصول الاسمي في دائرة المعارف رغم أن التعريف الذي يفيد أقل قوة إذا قورن بالضمير والعلم واسم الإشارة، وذلك بسبب الإبهام الذي يحمله والذي لا ينجلي إلا بصلته التي تحدد له معناه، فصارت ملازمة له فشكل معها مركبا واحدا صارا بذلك كالكلمة الواحدة.

Abstract

Cet article cherche à prendre position sur les propriétés des utilisations des pronoms relatifs en langue arabe et à déterminer sa nature grammaticale et rhétorique et sa signification dans le contexte linguistique. Les dites ont classé le pronom relatif dans le cercle de la connaissance malgré une définition non impuissante comme le pronom et le savoir parce que l'abstrusité qui devient un composé te devient un mot

يطلق النحاة على نوعين من الأسماء دون غيرهما مصطلح (الإبهام) أو (الاسم المبهم) وهم يقصدون: أسماء الإشارة وأسماء الموصول¹. والمقصود بالمبهم إمكانية وقوعه على كل شيء من حيوان ونبات وغيرها ولا تخص مسمى دون مسمى². وهذه التسمية مأخوذة من (أبهمت الباب) إذا أغلقتة، (واستهم على الجواب) (أي استغلق) وكذلك هذه الأسماء إنما وضعت في الأصل لما استهم على المتكلم اسمه أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين³.

خاضوا] [التوبة: 69]ف، (الذي) مفرد وما بعده جمع فلو كان موصولا اسما لكان قيل (كالذي خاض) أو (كالذين خاضوا) وقد أجاب ابن هشام على ذلك بوجهين¹⁸:

* أن (الذي) اسم موصول صفة لموصوف محذوف وتقدير الكلام خضتم خوضا كالخوض الذي خاضوا.

* أن (الذي) اسم موصول للجمع وأصله (الذين) فحذفت النون كما في قول الشاعر: وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد.

فإن الكلام يدل على أن المراد لو أن الذين حانت بفلج دماؤهم فحذف النون. ويمكن أن تصدق (الذي) على الجمع وذلك إذا لم يقصد بها مخصص حملا على قوله تعالى (والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المفلحون) فلو لم يكن مرادا به جمعا لم يشر إليه بجمع ولا عاد إليه ضمير جمع¹⁹.

- وللواحدة المؤنثة (التي) ولها ما للذي من أحكام ولغات²⁰. وفي تثنيتهما تقول (الذنان واللذان) بالألف رفعا و(الذنين واللتين) بالياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا وكان القياس في تثنيتهما أن يقال في تثنية (الذي) (الذيان) وفي (التي) (اللتيان) مثل قولنا في (القاضي) (القاضيان) ولكنهم عدلوا عن ذلك للفرقة بين تثنية المبني ك (الذي والتي) وتثنية المعرب ك (القاضي).²¹ وتثنية هذه الأسماء ليست تثنية حقيقية صناعية. وإنما هي صيغة للدلالة على التثنية إلا أنها جرت على مهاج التثنية الحقيقية في الإعراب لقرنها من الأسماء المتمكنة، وأيضا أن هذه الأسماء متوغلة في التعريف لا يفارقها ومما هو شائع في عرف النحويين أن التثنية تسلب الاسم حق التعريف وتوقعه في حوض النكرات لأن حد المعرفة ما خص الواحد من جنسه ولم يشع في أمته وإذا ثني فقد شورك في اسمه²². و(الذي) و(التي) هما بمثابة الأصل لغيرهما

(محمد).¹⁰ وجميع الأسماء الموصولة مبنية ماعدا (الذنان واللذان، والذنين واللتين) وسبب بنائه أنه لما كان مفتقرا إلى ضميمه توضحه وجب بناؤه لأنه صار كبعض الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب، أو يمكن القول بأنه أشبه الحرف من حيث أنه لا يعتد بنفسه ولا بد من كلام بعده فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه.¹¹ ويلعب الموصول في الجملة العربية دورا بارزا حيث يتوصل به لوصف المعارف بالجمل وذلك أن الجمل في حكم النكرات فلا توصف بها المعارف يقول ابن يعيش: « (الذي) وأخواته مما فيه لام إنما دخل توصلا لوصف المعارف بالجمل وذلك أن الجمل نكرات فهي تجري أو صافا على نكرات... فجاءا بالذي متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمل»¹². فالموصول في الجملة بمثابة الألف واللام في الاسم المفرد¹³.

وتقسم الأسماء الموصولة إلى:

1: ما هو نص في معناه: والنص هو ما وضع لمعنى واحد وهو¹⁴ (الذي) للمفرد المذكر العالم، فمنه المنزه عن الذكورة والأنوثة نحو قوله تعالى [وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده] [الزمر: 74] (والعالم المذكر: [والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون] [الزمر: 33]) وغير العالم نحو: [لا يحزنهم الفزع الأكبر وتلقاهم الملائكة هذا يومكم الذي كنتم توعدون] [الأنبياء: 103].¹⁵ وفيه ست لغات: إثبات يائه وحذفها مع بقاء الكسرة، وحذفها مع إسكان الذال وتشديدها مكسورة ومضمومة، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة¹⁶. ويكتب (الذي) و(التي) بلام واحدة وإن كان الأصل كتابتهما بلامين، وذلك لكثرة كتابتهما وكذلك للفرق بين رسمه ورسم (الذنين) مثني في الجر والنصب لا الرفع لحصول الفرق فيه بالألف في المثني¹⁷ ويرى أبو علي الفارسي أن الذي من الموصولات الحرفية ويستدل على ما ورد من القرآن وهو قوله تعالى [وخضتم كالذي

ف(اللائي) هنا بمعنى(الألى) (اللائي) هنا بمعنى(الألى) و(الألى والذين) من أسماء الجموع لأنه لا واحد لها من لفظها وإطلاق الجمع عليها اصطلاح لغوي³⁰. واختلف النحاة في (الالف واللام) في (الذي وأخواتها) فذهب قوم إلى أنها زائدة للتعريف كما هي في (الرجل) وذهب آخرون إلى أنهما زائدتان والمراد بهما لفظ التعريف لأمعناه وذلك أن لام التعريف لا تأتي زيادتها لازمة فقد تسقط تقول: الرجل ورجل. الغلام وغلام. ولا تجدهم يقولون في (الذي) لذ. فدل على أنها زائدة لغير معنى التعريف كما يزداد غيرهما من الحروف، إضافة إلى ذلك أن كثيرا من الأسماء الموصولة معرفة من الألف واللام وهي مع ذلك معرفة كـ (من، ما، أي).³¹ وقد تحذف (ال) من (الذي) و(التي) و(اللدان) و(الذين) و(اللاتي) وهي لغة حكاها ابن مالك وقرئ (صراط لذين أنعمت)³².

2: الأسماء الموصولة المشتركة:

والمشترك من الأسماء الموصولة هو الموضوع لمعان متعددة بلفظ واحد أي يكون شاملا لجميع من في صلته، فيأتي للمفرد المذكر والمؤنث ولثنائية كل منهما وجمعه³³ وفروعه:

(من) وهي لذوات من يعقل نحو قوله تعالى [ومنهم من يستمع إليك] [الأنعام:25] وهي اسم بدليل أنه يحسن أن تقع مبتدأ وخبر وفاعل... وهي مبنية كما كانت (الذي) مبنية. وقد تجري (من) على من لا يعقل وذلك في بعض الأمور التي حددها النحاة والمفسرون. و(من) تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا أو مؤنثا أو مجموعا، والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ نحو قوله تعالى [ومنهم من يمين به] [يونس:40] وقد يعتبر المعنى بعد اللفظ كثيرا نحو قوله تعالى [ومن الناس من يقول] [البقرة: 8] وأما الاختصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فقد منعه بعضهم وعلله بأنه يكون

فإن غيرهما إذا أشكل أمره يستدل على موصوليته بصلاحيته موضعه (الذي) إن كان مذكرا و(التي) إن كان مؤنثا. فمثلا (من) و(ما) فإنهما قد تستعملان في الشرط والاستفهام وغيرهما، ولا يعرف معناهما في الموصولية إلا بوضع (الذي) و(التي) مكانهما²³. ولجمع المذكر نجد (الذين) ويختص بالعقلاء لأنه على صورة ما يختص بهم كالزيدين والعمرين. والمراد بالعقلاء حقيقة أو تنزيلا نحو قوله تعالى [إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم] [الأعراف: 194] بتنزيل المشركين الأصنام منزلة من يعقل.²⁴ وهو مبني في كل الأحوال وسبب بنائه أنه لم يجر على سنن الجموع لكونه أخص من واحده (الذي) فهو للعاقل وغيره، أما الجمع فهو مختص بالعقلاء فقط²⁵.

ومن العرب من يجري (الذين) مجرى جمع المذكر السالم فيجعلونه بواء في الرفع، وبياء في الجر والنصب، وأنشدوا قول الشاعر²⁶: نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا والجمع الثاني الخاص بالمذكر هو (الألى) مقصورا كقول الشاعر²⁷:

وتبلي الألى يستلثمون على الألى تراهن يوم الروع كالحد القبل.
وقد يقال في (الأولى) (الألاء) بالمد ومنه قول الشاعر²⁸:

أبى الله للشم الألاء كأنهم
أجاد القين يوما صقالها.
ولجمع المؤنث²⁹:

اللائي واللاتي بإثبات الياء وقد تحذف وقد يتقارض الألى واللائي فيقع كل منهما مكان الآخر قال الشاعر

-محا حيا حب الألى كن قبلها وحلت
مكانا لم يكن حل من قبل

ف(الألى) هنا بمعنى اللاتي
-فما أبأؤنا بأمن منه علينا اللاتي قد

مهدوا الحجورا

تعالى [والعاديات ضبحا] [العاديات: 01] 40. أما صلتها فتكون صفة محضة اسم فاعل كقوله تعالى [والذين ءامنوا بالله ورسوله أولئك هم الصديقون] [الحديد: 18] أو اسم مفعول نحو [والسقف المرفوع والبحر المسجور] [الطور: 5-6] أما الداخلة على الصفة المشبهة نحو (الحسن) فهي حرف تعريف 41. وصلة (ال) لا تكون جملة بل مفردا وذلك لأنهم حملوها على (ال) المعرفية وعلّة هذا الحمل أنها جاءت مشاكلة لها في اللفظ 42. وقد وقع وصلها بالجار والمجرور والجملة الاسمية للضرورة الشعرية فمن الأول قول الشاعر 43:

من لا يزال شاكرا على المعه

فهو حر بعيشة ذات سعة

ومن الثاني قول الشاعر:

من القوم رسول الله منهم

لهم دانت رقاب بني معد

ويرى ابن الحاجب أنه لا مانع من تقديم معمول صلة (ال) عليها إذا كان ظرفا كما في قوله تعالى [وكانوا فيه من الزاهدين] [يوسف: 20] وحيثه أن (ال) على صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة فكانت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم.

وتختلف (أل) عن (الذي) ف: أن (الذي) أوسع في مجال الإخبار من (ال) حيث تختص بالجملة الاسمية والفعلية بخلاف (ال) حيث يتم الإخبار بها بالجملة الفعلية فقط، فلو قيل أخبر عن (زيد) من قولك (قام زيد) لقلت (الذي قام زيد، أو القائم زيد) لو قيل أخبر عن (زيد) من قولك (زيد منطلق) لقلت: (الذي هو منطلق زيد) ولو أخذت تخبر عنه ب(أل) لم يصح لأنك تحتاج أن تنقله إلى اسم الفاعل واسم الفاعل لا يكون من الاسم 44.

(ذو) الطائفة وإنما تكون موصولة في لغة طيء خاصة تقول (جاءني ذوقام) وسمع في كلام بعضهم (لا وذو في السماء عرشه) وقال الشاعر:

فإن الماء ماء أبي وجدي

وبئري ذو حفرت وذو طويت 45

إلباسا بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فإنه يكون تفسيرا 34. وتختلف (من) عن (الذي) في أنها لا توصف كما توصف (الذي). ولا يوصف بها كما يوصف ب(الذي) فنحن نقول: جاءني زيد الذي قام. وجاء الذي قام الظريف، فنستطيع أن نصف (الذي) كما نستطيع أن نصف بها. ولا نفعل ذلك مع (من) وسبب ذلك أنها لم تشابه الأسماء المتمكنة وشابهت المضمرات بنقص لفظها فهي على حرفين والأسماء الظاهرة لا تقل على ثلاثة أحرف 35.

(ما) لما لا يعقل نحو قوله تعالى [والله خلقكم وما تعلمون] [الصافات: 96] أو لصفة من يعقل قال تعالى [والسماء وما بناها] [الشمس: 04] أي وبنائها 36. (من) و(ما) الموصليتان يصطلح عليهما أحيانا بمصطلح المعرفة الناقصة وذلك لاحتياجها لزوما إلى الصلة التي تتم معناهما 37

-وأما (أل) فهي للعاقل وغيره ومذهب الجمهور على أنها اسم موصول، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول وقد عدها الأخفش حرف تعريف، وحيثه أن العامل يتخطاها كما يتخطاها مع الاسم الجامد مثل الرجل تقول: مررت بالقائم فالمجرور هو (القائم) وليست (ال) فلو كانت اسما لكان لها موضع إعرابي، واستحقت الصفة التي بعدها الإهمال، لأن الصلة لا يسלט عليها عامل الموصول، وأجيب عن ذلك بأن الإعراب قد نقل إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف. ولو كانت حرفا موصولا كما زعم المازني لأؤلت مع ما بعدها بمصدر 38. والدليل على اسميتها عود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربه، والضمير لا يعود إلا على الأسماء. إضافة إلى ذلك أن الوصف يعمل معها بلا قيد ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل، فلا يكون الوصف معها عاملا 39. ولذلك يجب أن تأول الصفة بفعل ليكون في حكم الجملة المصريح بجزأها ولأجل هذا عطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صريح نحو قوله

مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ومعنى البيت لا يقوم بغير الموصولة⁵¹. وهي تفيد تبعيض ما أضيفت إليه لذلك لازمتها الإضافة لفظاً أو تقديرًا⁵². و(أي) هذه لا تضاف إلى نكرة ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم واشترطوا في العامل فيها شرطين⁵³:

- أن يكون مدلوله الزمان المستقبل.

- أن يقدم عليها في الكلام.

أما من ناحية تقدم العامل عليها في الكلام فمن أجل أن يظهر الفرق ما بين الموصولية وبين الشرطية والاستفهامية، لأن أسماء الشرط والاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها لأن لها صدر الكلام. وأما من ناحية الاستقبال فذلك لأن (أي) وضعت على أن تستعمل في مهم وأنت لو قلت: يعجبني أنهم يقوم. كان بمثابة قولك: يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام في المستقبل كائنا من كان. أما لو قلت: يعجبني أنهم قام. والفعل الماضي يدل حصول حدثه قبل زمن التكلم فإن المعنى حينئذ يكون: يعجبني الشخص المعين الذي وقع القيام منه. وهذا يخالف لطبيعة (أي)⁵⁴. وهذا رأي الكوفيين أما البصريون فلا يشترطون هذه الشروط فهم لا يرون ضرورة تقدم عاملها عليها أو استقباله⁵⁵. وحكى ابن كيسان أن هناك من يثنيها ويجمعها، فيقولون: -أيان وأيتان وأيات- وهي معربة في جميع الأحوال إعراب المثني والجمع ولك أن تصرح بالمضاف إليه كأن تقول: أيتها أياهم وأياتهن... وعلى هذه اللغة لا تكون أي من الموصول المشترك⁵⁶.

وكما قلنا إن (أي) تحتاج إلى كلام بعدها بينها كما تحتاج إليه (الذي) وغيرها والفرق بين (أي) و(الذي) أن (أي) تفيد تبعيض ما أضيفت إليه بخلاف (الذي) ولذلك لازمتها الإضافة، فإذا قلت: لأضربن الذي في الدار. لم يكن في الجملة ما يدل على أن المضروب واحد من جماعة بخلاف لو استعملت (أي)⁵⁷.

وبناؤها هو المشهور وبعضهم يعربها بالحروف حملاً على (ذو) بمعنى صاحب وذلك للشبه اللفظي الواقع بينهما وقد سمع من يقول (جاءني ذويقوم، ورأيت ذا يقوم، ومررت بذوي يقوم)⁴⁶.

(ذا) وشرط موصولتها ثلاثة أمور⁴⁷:

* ألا تكون للإشارة نحو قولك: من ذا الذاهب. فإنها إذا كانت للإشارة تدخل على المفرد والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير(ال).

* ألا تكون ملغاة إلغاء حكماً أو حقيقياً.

* أن يتقدمها استفهام ب(ما) باتفاق من البصريين أو ب(من) على الأصح.

والذين منعوا تركيب (ذا) مع (من) واشترطوا (ما) فقط. ذلك أن (ما) تجانس (ذا) لما فيها من الإبهام بخلاف (من) فإنها لا إبهام فيها لاختصاصها بمن يعقل وقد رُذ هذا الرأي بحجة أن بقية أدوات الاستفهام مثل (ما) في الإبهام فلا خصوصية لإلحاق من دونها⁴⁸. ف(ذا) يمكن أن تلغى حكماً وذلك إذا اعتبرت مع (ما) بمثابة الاسم الواحد مستفهماً به، ويمكن أن تلغى حقيقة وذلك بأن تجعل زائدة. وهذا حملاً على رأي الكوفيين الذين يرون جواز زيادة الأسماء ويظهر أثر الإلغاء في نحو: سألته عمداً؟ فإذا ثبتت الألف مع الجار فالإلغاء حكماً وإذا حذف فالإلغاء حقيقي⁴⁹ وخصت الاستفهامية بحذف الألف للتطرف نحو قوله تعالى [عم يتساءلون] [النبأ: 1]، وصيغت الموصولية عن الحذف لتوسط الألف لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم لواحد كقوله تعالى: (وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ ۗ قُلْ أَتَنْبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ۗ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (18)50.

- (أي) يفتح الهزة وتشديد الياء ويرى (ثعلب) أنها لا ترد موصولة بحجة بأنه لم يسمع: أيهم هو فاضل جاءني. ويرده قول الشاعر: (إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل) والشاهد فيه أن (أيهم)

جملة الصلة:

وقد اشترط النحويون أن تكون الصلة جملة وليس مفردا وعلّة ذلك يبين عنه ابن الحاجب حيث يقول: «أن الصلة ينبغي أن تكون جملة، لأن الحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل، أو ما أشبهها من الصفات مع فاعله، والمصدر مع فاعله. ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا، لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم إلا ما يكون تضمنه له أصلا لا بالشبه وهو الجملة»⁵⁸ وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومة عند المخاطب لأن الغرض منها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبار عنه بعد ذلك⁵⁹. تقول (جاءني الذي فاز) إلا لمن عرف فوزه وجهل مجيئه فالاسم الموصول هنا بمثابة (ال) العهدية التي تعرف المفردات. وقد يراد من الاسم الموصول الجنس فلاتكون صلته معهودة وذلك نحو قوله تعالى: (والتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) فليس المقصود هنا نساء معلومات بل جنس النساء⁶⁰.

وقد تأتي الصلة مهمة إذا أريد بها التفتيح أو التهويل⁶¹ فمن الأول قوله تعالى [فأوحى إلى عبده ما أوحى] [النجم: 10] ومن الثاني قوله تعالى: (فَأَتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ). [طه: 78]. والفارق بين الصلة والخبر. يكمن في أن الخبر ينبغي أن يكون مجهولا عند المخاطب لأن الغرض من الخبر إفادة المخاطب شيئا من أحوال من يعرفه فلو كان ذلك معلوما عنده لم يكن مفيدا شيئا فلذلك لا تقول: جاء الذي قام إلا لمن عرف قيامه لأن جاء خبر وقام صلة⁶² واشترط النحويون أن تكون جملة الصلة خبرية ولا يصح الوصل بالجملة الإنشائية⁶³. لأن مضمون الإنشائية لا يعلم إلا بعد إيراد صيغتها⁶⁴. وأما الوصل (بالجملة القسمية) فقد اختلفوا فيه لأن القسم لا يحمل على ظاهره فالمقصود من الإفادة هو جملة جواب القسم

ولاشك أن جملة الجواب خبرية. وجعلوا منه قوله تعالى: (إِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا (72). النساء: [وإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لِيُوفِّيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (111) [هود: 65] وإذا وقعت الصلة ظرفا أو مجرورا فلا بد أن تكون تامة مفيدة فائدة يحسن السكوت عليها، ويكون متعلقها فعلا محذوفا تقديره (استقر) ولا يجوز تقديره ب(مستقر) ونحوه لكونه مفردا والصلة ينبغي أن تكون جملة⁶⁶. وجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب وذلك أنه لا يصح وقوع المفرد موقعها بالإضافة إلى ذلك أن جملة صلة الموصول هي متممة للاسم الموصول فهي كالجزء منه والجزء من الاسم لا محل له الإعراب⁶⁷. ويشترط في جملة الصلة أن تشتمل على عائد وهو ضمير يعود إلى الموصول ويربطه بالصلة ويجب فيه إذا كان راجعا إلى الموصول الخاص أن يكون مطابقا له إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنثا، أما إذا كان راجعا إلى الموصول المشترك فيجوز فيه المطابقة وعدمها⁶⁸. والعائد قد يكون زائدا على جزأي الإسناد الذي اشتملت عليه الصلة وقد يكون أحد جزأي الإسناد هذا مع إمكانية حذفه مع الموصولات ماعدا (ال)⁶⁹. وقد يقوم مقامه اسم ظاهر وهو قليل نحو قول الشاعر⁷⁰:

سعاد التي أضناك حب سعاد

وإعراضها عنك استمروا

أي أضناك حيا فأقام الظاهر مقام المضمّر. والاسم الموصول وصلته والعائد هذه الأشياء هي بمثابة الاسم المفرد فقولنا (الذي ضربته) بمقام قولنا (محمد) مثلا. فلما استطالوا الصلة استساعوا الحذف فيها. وذلك بشرط أمن اللبس. وألا يصلح الباقي لأن يكون صلة كاملة. ولحذف العائد أحكام نوجزها في الآتي:

يبحث ويسأل عن ماهية هذا الذي حارت البرية فيه؟ فالاسم الموصول يدفعنا لمعرفة المراد به، عندها تأتي الصلة وهي قوله [حيوان مستحدث من جماد] فجملة الصلة تكشف كل الحجب وتبين المقصود.

وتحمل الأسماء الموصولة دلالات أخرى تكتسبها من خلال السياق التي تكون واردة فيه فقد تشعر أحيانا بنوع من التفخيم تقصد من أجله نحو قوله تعالى: (فغشاها ما غشى)⁷⁸. فيه تهويل للعذاب وتعميم لما أصابهم منه وقد أفاد الموصول هنا العموم⁷⁹.

-استهجان التصريح بالاسم الدال على ذات المسند إليه إن ثبت أنه منفرد في معناه أولفظه: نحو قولك (الذي يخرج من أحد السبلين ناقض للوضوء) حيث لم يستغ ذكر ما يخرج من السبلين لفحش معناه ولو فتشت في اللغة على ما يؤدي مثل هذه الوظيفة لن تجد إلا الموصول⁸⁰. -زيادة تقرير الغرض من الكلام نحو قوله تعالى [وراودته التي هو في بيتها] [يوسف: 23] فلاية جاءت لتقرير نزاهة يوسف عليه السلام. ولم يصرح باسمها ولا بامرأة العزيز سترتا على الحرم⁸¹ والتعبير عنه بالاسم الموصول لقصد ما تؤذن به الصلة من تقرير عصمة يوسف عليه السلام-لأن كونه في بيتها من شأنه أن يطوعه لمرادها⁸². هذا وقد يكون التعبير بالاسم الموصول لاستهجان التصريح بالاسم، لقبح الفعل المنسوب إليها، ولأن العادة جرت باستهجان التصريح بأسماء النساء، أو لأن السمع لا يستسيغ لفظ (زليخاء) لكونه مركبا من حروف يستقبح السمع اجتماعها⁸³.

-التعليل: من ذلك قوله تعالى [يأبها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم] [البقرة: 21] حيث أفاد الاسم الموصول (الذي) في الآية التعليل، فالله عز وجل يأمر عباده بعبادته كونه خالقهم وخالق الذين من قبلهم، يقول

1: يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبرا عنه بمفرد⁷¹. وشرط الخبر المفرد لأنه بعد حذف المبتدأ لا يصلح أن يقع المفرد صلة. ومثاله قوله تعالى [وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله] [الزخرف: 84] فقوله (إله) خبر لمبتدأ محذوف على تقدير: هو إله فصح حذف العائد⁷² ولا يحذف في نحو (جاء اللذان قاما) أو (ضربا) لأنه غير مبتدأ ولا في نحو (جاء الذي هو يقوم) أو (هو في الدار) لأن الخبر غير مفرد، والباقي صالح لأن يكون صلة⁷³.

2: يجوز حذف المنصوب إن كان متصلا والعامل فيه فعل أو وصف غير صلة (ال) نحو قوله تعالى [ويعلم ما تسرون وما تعلنون] [التغابن: 4] والتقدير: يعلم الشيء الذي تسرونه والشيء الذي تعلنونه. ولا يجوز الحذف في (جاء الذي إياه أكرمت) لأن العائد فيه فقد شرط الاتصال. و(جاء الذي إنه فاضل) فالعامل في العائد ليس الفعل ولا الوصف فلا يجوز الحذف. أو (أنا الضاربة) لم يجز الحذف لأن العامل فيه وصف واقع صلة (ال)⁷⁴. وحذف العائد المنصوب بالفعل أكثر من المنصوب بالوصف وعلّة ذلك لأن الأصل في العمل للفعل فهم يتصرفون في معموله كثيرا، وعمل الوصف فرع في العمل ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفا في العمل⁷⁵. وحذف العائد المنصوب أكثر من العائد المرفوع أو المجرور وذلك لأن المنصوب فضلة أما المرفوع فهو عمدة في الكلام وأما المجرور فإن حذفه يلزم منه حذف الجار فيؤدي إلى الاختلال والحذف الكثير⁷⁶.

المعاني البلاغية للأسماء الموصولة:

ذكرنا أن الاسم الموصول من المهمات التي تتعرف بصلتها الكاشفة عن دلالتها، وهذا الإبهام الذي يحمله الاسم الموصول يحدث في نفس المتلقي تشوقا لمعرفة المراد به عن طريق صلته⁷⁷. فلو ذكرنا الشطر الأول من بيت المعري وقلنا: [والذي حارت البرية فيه] فلن نفهم المراد ولذهب تفكيرنا

قوله تعالى [وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين] [غافر: 60] فلو نظرنا على الصلة وهي قوله (يستكبرون) فإننا نستطيع أن نفهم منها فحوى الخبر، وهو أن جزاء المستكبر الهوان والصغار.⁸⁹

والأغراض أو المعاني التي من أجلها الاسم الموصول كثيرة ومتعددة تدرك بالقريحة الجيدة والحس المرهف ويتطلب إعمال الفكر، لكن أشرنا إلى الأهم منها فقط قصد التمثيل لا الحصر. ويمكن القول إن الموصول الاسمي من المواضيع التي من الأحسن أن تخصص له دراسة مستفيضة، عن وروده في القرآن وكتب السنة وأشعار العرب ومنتورها، وتبيين الشيات البلاغية والدلالات التي يحملها الموصول الاسمي، وعن المعاني الكامنة تحته، والتي يمكن استجلاؤها من خلال معرفة الأغراض التي وضع لها وربطها بالسياقات التي جاء فيها، وبهذا نتجاوز عد الموصول الاسمي مجرد اسم رابط فقط.

الهوامش:

- 7 شرح الرضي، المرجع السابق ص5.
- 8 ابن يعيش، شرح المفصل، (تح) مشيخة الأزهر، ط1، إدارة الطباعة المنيرية مصر: (د.ت)، ج3، ص138.
- 9 نظر: ابن مالك جمال الدين، شرح التسهيل، (تح) عبد الرحمان السيد، محمد بدوي، ط1، دار هجر، مصر: 1990م، ج1، ص186.
- 10 : انظر: ابن يعيش، المرجع السابق ص170.
- 11 : انظر: نفسه، ص 139.
- 12 : انظر ابن يعيش ص 141.
- 13 ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، (تح) إبراهيم محمد عبد الله، ج1، ط1، دار سعد الدين، دمشق، 2005، ص460.
- 14 جمال الدين الفاكهي، مجيب النديا في شرح قطر الندى، (تح) مؤمن عمر محمد، ط1، الدار العثمانية للنشر، الأردن، ص185.

الألوسي «الموصول صفة مادحة للرب وفيها أيضا تعليل العبادة أو الربوبية»⁸⁴

-تنبيه المخاطب على خطأ تصوُّره⁸⁵. ومنه قوله تعالى [إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم] [الأعراف: 194]. أي إن الذين تعبدونهم من دون الله مماثلة لكم من حيث أنها مملوكة لله تعالى مسخرة لأمره عاجزة عن النفع والضر⁸⁶. يقول ابن عاشور: «والمراد بالذين تدعون من دون الله: الأصنام فتعريفها بالموصول لتنبيهه المخاطبين على خطأ رأيهم في دعائهم إياها من دون الله»⁸⁷

- الإشارة إلى أن الوصف الذي دلت عليه صلة الموصول هو علة بناء الحكم في الجملة ومنه قوله تعالى [إن الذين ءامنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وأتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم] [البقرة: 277] أي هذا الجزاء الكريم لهم إنما هو بسبب اتصافهم بالإيمان والعمل الصالح وإيقام الصلاة وإيتاء الزكاة⁸⁸.

-الإيماء والإشارة إلى معرفة الخبر:

ومعنى هذا أن يذكر المتكلم شيئا في أول حديثه يستطيع أن يدرك الفطن ماسيحيي بعده ومنه

- 1 انظر: عباس حسن، النحو الوافي وربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر: 1984م، ج1، ص255.
- 2 انظر: نفسه ص 341.
- 3 عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، (تح) عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1992، ص179.
- 4 ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، (تح) محمد معي الدين عبد الحميد، ط1، دار الخير، دمشق، 1990، ص103.
- 5 انظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (تح) يوسف حسن عمر، ج3، ط2، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، 1996، ص9/8.
- 6 ابن مالك جمال الدين، شرح التسهيل، (تح) عبد الرحمان السيد، محمد بدوي، ط1، دار هجر، مصر: 1990م، ج1، ص186.

- 43 عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، (تح)نواف بن جزاء الحارثي، ج1، ط1، نشره الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، السعودية، 2004، ص304.
- 44 انظر ابن يعيش، المرجع السابق، ص156/157.
- 45 شرح قطر الندى، المرجع السابق، ص 104.
- 46 انظر: ناظر الجيش، المرجع السابق ص679.
- 47 شرح التصريح 163.
- 48 شرح التصريح المرجع السابق ص 164.
- 49 انظر حاشية الصبان المرجع السابق ص 256.
- 50 شرح التصريح 163 المرجع السابق.
- 51 انظر شرح التصريح على التوضيح المرجع السابق ص 158.
- 52 : انظر ابن يعيش المرجع السابق ص 145.
- 53 انظر أوضح المسالك، المرجع السابق ص152.
- 54 انظر أوضح المسالك المرجع السابق ص 152.
- 55 انظر: همع الهوامع، المرجع السابق، ص.276.
- 56 انظر حاشية الصبان المرجع السابق ص266.
- 57 انظر ابن يعيش المرجع السابق ص 145.
- 58 شرح الرضي المرجع السابق، ص.10.
- 59 ابن يعيش المرجع السابق: ص154.
- 60 محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، (د، ط) دار ابن كثير، 2014، بيروت، لبنان، ص.159.
- 61 ناظر الجيش، المرجع السابق، ص647.
- 62 ابن يعيش: المرجع السابق ص154.
- 63 عبد المنعم الجوجري، المرجع السابق، ص302؟
- 64 حاشية الصبان المرجع السابق ص 262.
- 65 عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط2، مكتبة الخانجي، مصر، 1979، ص33.
- 66 انظر: عبد المنعم الجوجري، المرجع السابق، ص302.
- 67 انظر: فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط5، دار القلم العربي، حلب، 1989، ص.116.
- 68 محمد فاضل السامرائي، المرجع السابق، ص157.
- 69 ناظر الجيش المرجع السابق ص692.
- 70 الجوجري، المرجع السابق ص305.
- 71 ابن هشام أوضح المسالك، المرجع السابق ص170.
- 72 محمد فاضل السامرائي، المرجع السابق، ص162.
- 73 ابن هشام أوضح المسالك، المرجع السابق ص171.
- 74 : نفسه، ص175.
- 75 : نفسه، ص176.
- 76 انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، المرجع السابق ص، 461.
- 15 خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، (تح)محمد باسل عيون السود، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 200، ص150.
- 16 الحسن بن قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (تح)عبد الرحمان علي سليمان، ج1، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص.419.
- 17 حاشية الصبان على شرح الأشموني، (تح)طله عبد الرؤف سعد، ج1، (د، ط) المكتبة التوقيفية، ص238.
- 18 أوضح المسالك ص143.
- 19 انظر: محمد بن أحمد ناظر الجيش، تمهيد القواعد بتسهيل الفوائد، (تح) علي محمد فاخر (وأخرون)، ج1، ط1، دار السلام، القاهرة، 2008، ص659.
- 20 انظر المرادي ص 419.
- 21 شرح التصريح ص 150.
- 22 انظر ابن يعيش ص 141.
- 23 انظر: ناظر الجيش، المرجع السابق، ص651.
- 24 حاشية الصبان، المرجع السابق، ص243.
- 25 الحسن المرادي، المرجع السابق، ص 424.
- 26 أبو عبد الله بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ص55.
- 27 حاشية الصبان، المرجع السابق، ص.241.
- 28 الحسن المرادي توضيح المقاصد، ص.424.
- 29 جمال الدين الفاكهي، المرجع السابق، ص187/188.
- 30 انظر: ابن الناظم، المرجع السابق، ص55.
- 31 انظر ابن يعيش، المرجع السابق، ص 141.
- 32 جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تح) أحمد شمس الدين، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ص272.
- 33 جمال الدين الفاكهي، المرجع السابق، ص188.
- 34: حاشية الصبان، المرجع السابق، ص.246.
- 35 انظر: ابن يعيش، المرجع السابق، ص145.
- 36 المرادي توضيح المقاصد، المرجع السابق، ص429.
- 37 عباس حسن، المرجع السابق، ص348.
- 38 حاشية الصبان، المرجع السابق، ص 251.
- 39 انظر شرح التصريح، المرجع السابق، ص 160.
- 40 ناظر الجيش، المرجع السابق، ص 686.
- 41 انظر شرح التصريح على التوضيح، المرجع السابق، ص 160.
- 42 انظر: ناظر الجيش، المرجع السابق، ص689.

- 77 : عبد الرحمن حسن، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ج1، ط1، دار القلم دمشق، 1996، ص. 429.
- 78 عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ط2، مكتبة الآداب، مصر، 1991، ص. 71.
- 79 محمود الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، (د، ط) دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان (د.ت) ج27، ص. 71.
- 80 عيسى على العاكوب، المفصل في علوم البلاغة العربية، (د، ط) منشورات جامعة حلب، سوريا، 2000، ص. 114.
- 81 أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، (تج) عادل أحمد عبد الموجود و(آخرون) ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 1993م، ج5، ص. 294.
- 82 : محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، (د، ط) الدار التونسية للنشر، تونس: 1984م، ج12، ص. 250.
- 83 محمد حسن شرشر، لباب المعاني، ج1، ط1، (د، ت) مصر، 1985، ص. 133.
- 84 الألوسي، المرجع السابق ج1، ص. 184.
- 85 : عيسى على العاكوب، المرجع السابق، ص. 115.
- 86 الألوسي، المرجع السابق، ج9، ص. 144.
- 87 ابن عاشور، المرجع السابق، ج9، ص. 220.
- 88 عبد الرحمن حسن، المرجع السابق، ص. 434/433.
- 89 فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ط4، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص. 309.
- 89 : عبد الرحمن حسن، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ج1، ط1، دار القلم دمشق، 1996، ص. 429.
- 89 : محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، (د، ط) الدار التونسية للنشر، تونس: 1984م، ج12، ص. 250.
- 89 ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، (تج) إبراهيم محمد عبد الله، ج1، ط1، دار سعد الدين، دمشق، 2005، ص. 460.
- 89 ابن مالك جمال الدين، شرح التسهيل، (تج) عبد الرحمان السيد، محمد بدوي، ط1، دار هجر، مصر: 1990م، ج1، ص. 186.
- 89 ابن مالك جمال الدين، شرح التسهيل، (تج) عبد الرحمان السيد، محمد بدوي، ط1، دار هجر، مصر: 1990م، ج1، ص. 186.
- 89 ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، (تج) محمد معي الدين عبد الحميد، ط1، دار الخير، دمشق، 1990، ص. 103.
- 89 ابن يعيش، شرح المفصل، (تج) مشيخة الأزهر، ط1، إدارة الطباعة المنيرية مصر: (د.ت)، ج3، ص. 138.
- 89 أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، (تج) عادل أحمد عبد الموجود و(آخرون) ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 1993م، ج5، ص. 294.
- 89 أبو عبد الله بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ص. 55.
- 89 الحسن بن قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (تج) عبد الرحمان علي سليمان، ج1، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص. 419.
- 89 انظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (تج) يوسف حسن عمر، ج3، ط2، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، 1996، ص. 9/8.
- 89 انظر: فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط5، دار القلم العربي، حلب، 1989، ص. 116.
- 89 جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تج) أحمد شمس الدين، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ص. 272.
- 89 جمال الدين الفاكهي، مجيب النديا في شرح قطر الندى، (تج) مؤمن عمر محمد، ط1، الدار العثمانية للنشر، الأردن، ص. 185.
- 89 حاشية الصبان على شرح الأشموني، (تج) طه عبد الرؤف سعد، ج1، (د، ط) المكتبة التوقيفية، ص. 238.
- 89 خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، (تج) محمد باسل عيون السود، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 200، ص. 150.
- 89 عباس حسن، النحو الوافي وربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر: 1984م، ج1، ص. 255.
- 89 عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط2، مكتبة الخانجي، مصر، 1979، ص. 33.
- 89 عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، (تج) عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1992، ص. 179.
- 89 عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ط2، مكتبة الآداب، مصر، 1991، ص. 71.
- 89 عبد المنعم الجورجي، شرح شذور الذهب، (تج) نواف بن جزاء الحارثي، ج1، ط1، نشره الجامعة الإسلامية المدينة النورة، السعودية، 2004، ص. 304.
- 89 عيسى على العاكوب، المفصل في علوم البلاغة العربية، (د، ط) منشورات جامعة حلب، سوريا، 2000، ص. 114.